E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.3/3(Part II)
28 August 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل
الدورة السادسة عشرة
القاهرة، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

النقل واللوجستيات في المنطقة العربية

نتائج استبيان تسهيل النقل والتجارة

موجز

تعرض هذه الوثيقة نتائج المسح العالمي حول تسهيل التجارة وتنفيذ التجارة اللاورقية في المنطقة العربية. وقد أجري هذا المسح في إطار الجهود المشتركة بين اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتنفيذ تدابير تسهيل التجارة وتحديد الثغرات ذات الصلة. وهو يهدف إلى تصميم المساعدة الفنية الملائمة لاتخاذ التدابير الإصلاحية في مجال تسهيل التجارة والامتثال إلى المعايير الدولية، ولا سيما اتفاق تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

وتبيّن نتائج المسح أن البلدان العربية بلغت مراحل مختلفة في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة واعتماد التجارة اللاورقية، وأن على المنطقة بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهداف تسهيل التجارة كما وردت في الاتفاق.

وتُعرض هذه الوثيقة على أعضاء لجنة النقل لأخذ العلم بنتائج المسح وإبداء رأيهم وتقديم توصياتهم بشأن الإجراءات المطلوبة لتسهيل التجارة في المنطقة العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- أدوات المسح ومنهجيته	7-4	3
ثانياً- تسهيل التجارة في المنطقة العربية	12-8	6
ثالثاً- المرحلة المقبلة	17-13	9
المرفق- تعريف مراحل تنفيذ تدابير تسهيل التجارة		12

مقدمة

1- تخفيض التكاليف التجارية هو شرط أساسي لتمكين الاقتصادات من المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية واستخدام التجارة كمحرك أساسي للنمو والتنمية المستدامة. وتبيّن الدراسات الحديثة أن معظم التخفيضات في التكاليف التجارية خلال العقد الماضي تحققت نتيجة إلغاء التعريفات أو تخفيضها. لذلك، فإن أي تخفيضات إضافية في هذه التكاليف لا يمكن تحقيقها إلا بمعالجة الجوانب غير الجمركية، على غرار البنى الأساسية للنقل واللوجستيات والخدمات التي تفتقر إلى الكفاءة، وكذلك الإجراءات التنظيمية المعقدة.

2- وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، اختتم أعضاء منظمة التجارة العالمية المفاوضات بشأن اتفاق تسهيل التجارة، ما يدل على الأهمية المتزايدة لتسهيل التجارة، بما في ذلك التجارة اللاورقية، لتحقيق التنمية المستدامة. وشهد المؤتمر العالمي لتسهيل التجارة، الذي عقد في بانكوك في 18 و19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، نقاشات طويلة حول النقص في البيانات الموثوقة والمفصلة والمحدثة دورياً عن تنفيذ تدابير تسهيل التجارة بشكل عام، والنافذة الواحدة والتجارة اللاورقية بشكل خاص. وعلى أثر هذه النقاشات، قرر المشاركون في المؤتمر تنفيذ مسح حول تسهيل التجارة في عام 2015 بشكل مشترك بين جميع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى معنية بهذا الموضوع.

3- وتلخّص هذه الوثيقة نتائج المسح العالمي لعام 2015 حول تسهيل التجارة وتنفيذ التجارة اللاورقية في المنطقة العربية. فتستعرض أدوات المسح والمنهجية المعتمدة فيه، وتقدّم لمحة عامة عن تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية، مع تحديد مستوى تنفيذ التدابير المختلفة. وتعرض الوثيقة أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، والطرق المقترحة لتنفيذ تدابير تسهيل التجارة بشكل كامل.

أولاً- أدوات المسح ومنهجيته

4- تستند أدوات المسح إلى القائمة النهائية لأحكام اتفاق تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية ومسودة المعاهدة المتعلقة بتسهيل التجارة اللاورقية عبر الحدود التي تتفاوض بشأنها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويشمل المسح 38 تدبيراً لتسهيل التجارة موزعاً على أربع فئات هي التدابير العامة لتسهيل التجارة؛ والتجارة اللاورقية؛ والتجارة اللاورقية عبر الحدود؛ وتسهيل المرور العابر.

5- وقد وردت التدابير العامة لتسهيل التجارة وتدابير تسهيل المرور العابر في اتفاق منظمة التجارة العالمية. أما تدابير تسهيل التجارة اللاورقية، وبشكل خاص التجارة اللاورقية عبر الحدود، فلم يشر إليها نص الاتفاق، بالرغم من أن تنفيذها يساهم في تحسين تنفيذ عدد كبير من التدابير العامة. ولضمان إمكانية مقارنة مستويات التنفيذ بين البلدان، استثنى التحليل الإقليمي اثنين من التدابير التي وردت ضمن "الترتيبات المؤسسية والتعاون" (الرقمين 33 و34)، وتدبير ورد ضمن "التجارة اللاورقية" (الرقم 20)، وتدبير ورد ضمن "تسهيل المرور العابر" (الرقم 35).

6- أُعدّت مجموعة البيانات بناءً على نهج من ثلاث مراحل:

المرحلة 1- تقديم الخبراء للبيانات: أرسلت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أداة المسح لمجموعة مختارة من الخبراء في تسهيل التجارة من الحكومات، و/أو القطاع الخاص و/أو الأوساط الأكاديمية في البلدان العربية لجمع المعلومات الأولية. وأتيح الاستبيان للجمهور ونشر عبر الإنترنت. وأرسل في بعض الحالات إلى السلطات أو الوكالات المعنية بتسهيل التجارة على الصعد الوطنية، وإلى الشركاء والمنظمات المعنية على الصعيد الإقليمي.

المرحلة 2- تدقيق الأمانة التنفيذية للإسكوا في البيانات: دققت الأمانة التنفيذية للإسكوا في البيانات التي جمعت في المرحلة 1. ووزعت البيانات على اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والشركاء في المسح لمزيد من التدقيق في صحتها. وكانت حصيلة هذا المرحلة مجموعة متناسقة من الردود عن كل بلد.

المرحلة 3- تأكيد الحكومات الوطنية على صحة البيانات: أرسلت الأمانة التنفيذية الاستبيانات المملوءة إلى الحكومات لإعطاء فرصة للسلطات المعنية لاستعراض مجموعة البيانات وتقديم معلومات إضافية. وقد أدرجت ملاحظات الحكومات في مجموعة البيانات النهائية.

7- ولتسهيل التحليل وعرض النتائج، أدرجت التدابير العامة لتسهيل التجارة تحت ثلاثة عناوين هي "الشفافية"، و"المعاملات"، و"الترتيبات المؤسسية والتعاون" كما يظهر في الجدول 1. وبناءً على البيانات التي جمعت، صنّف كل تدبير من تدابير تسهيل التجارة الواردة في المسح والتي توفر عنها ما يكفي من المعلومات بحسب مستويات التنفيذ التالية: "تنفيذ كامل"، أو "تنفيذ جزئي"، أو "في مرحلة تجريبية"، أو "غير منفّذ". ويرد تعريف كل مرحلة من هذه المراحل في المرفق لهذه الوثيقة. وأعطيت علامات 3 و2 و1 وصفر لكل مرحلة من مراحل التنفيذ الأربع المذكورة، لاحتساب علامات تنفيذ كل من التدابير للبلدان أو المناطق أو الفئات.

الجدول 1- تبويب تدابير تسهيل التجارة كما وردت في استبيان المسح

	التبويب المواضيعي	التدبير ورقم السؤال المتعلق به في الاستبيان
التدابير العامة لتسهيل التجارة	الشفافية	2- نشر قوانين الاستيراد والتصدير المعمول بها على الإنترنت
		3- التشاور مع الجهات المعنية بشأن مشاريع القوانين الجديدة (قبل وضعها في صيغتها النهائية)
		4- نشر القوانين الجديدة أو الإشعار بها مسبقاً قبل تنفيذها (بمدة 30 يوماً على سبيل المثال)
		5- الأحكام المسبقة (حول تصنيف التعرفة)
		9- آلية استئناف مستقلة (متاحة للتجار لاستئناف أحكام الجمارك وأحكام الهيئات الأخرى المعنية بالرقابة على التجارة)

الجدول 1 (تابع)

	التبويب المواضيعي	التدبير ورقم السؤال المتعلق به في الاستبيان
التدابير العامة لتسهيل التجارة	المعاملات	6- إدارة المخاطر (كأساس للبت في ما إذا كانت الشحنة ستفتّش مادياً أو لا) 7- التجهيز السابق للوصول 8- تدقيق الحسابات بعد التخليص 10- فصل الإفراج عن البضائع عن البت النهائي في قيمة الرسوم الجمركية، والضرائب، والرسوم الأخرى 11- تحديد ونشر متوسط الوقت اللازم للإفراج عن البضائع 12- تدابير تسهيل التجارة للجهات المخولة تنفيذها 13- الشحنات المعجلة 14- قبول النسخ الورقية أو الإلكترونية للمستندات المطلوبة لإجراءات الاستيراد أو التصدير أو العبور
	الترتيبات المؤسسية والتعاون	1- إنشاء لجنة وطنية لتسهيل التجارة أو هيئة مماثلة 31- التعاون بين الوكالات العاملة على المستوى الوطني 32- تفويض الوكالات الحكومية مهمات الرقابة لهيئة الجمارك 33- مواءمة أيام وساعات العمل مع البلدان المجاورة عند المعابر الحدودية 34- مواءمة المعاملات والإجراءات مع البلدان المجاورة عند المعابر الحدودية
	التجارة اللاورقية	15- إنشاء نظام جمركي إلكتروني/آلي (مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية-ASYCUDA) 16- إتاحة الاتصال بالإنترنت للجمارك وغيرها من هيئات الرقابة على التجارة عند المعابر الحدودية 17- اعتماد نظام النافذة الواحدة الإلكترونية 18- تقديم التصريحات الجمركية إلكترونياً 19- تقديم طلبات الحصول على تراخيص تجارية وإصدارها إلكترونياً 20- تقديم كشوفات الشحن البحري إلكترونياً 21- تقديم كشوفات الشحن الجوي إلكترونياً 22- تقديم طلبات الحصول على شهادة المنشأ التفضيلية وإصدارها إلكترونياً 23- دفع الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى إلكترونياً 24- تقديم طلبات استرداد الرسوم الجمركية إلكترونياً
	التجارة اللاورقية عبر الحدود	25- وضع قوانين وأنظمة للمعاملات الإلكترونية (على غرار قانون التجارة الإلكترونية، وقانون المعاملات الإلكترونية) 26- توفر هيئة تصديق معترف بها لإصدار شهادات رقمية للتجار لإجراء المعاملات الإلكترونية 27- الالتزام بتبادل البيانات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة عبر الحدود مع بلدان أخرى 28- تبادل شهادات المنشأ إلكترونياً مع بلدان أخرى 29- تبادل الشهادات الصحية وشهادات الصحة النباتية إلكترونياً مع بلدان أخرى 30- استرجاع المصارف وشركات التأمين في بلدكم خطابات الاعتماد إلكترونيا دون تكديس مستندات ورقية

الجدول 1 (تابع)

التبويب المواضيعي	التدبير ورقم السؤال المتعلق به في الاستبيان
تسهيل المرور العابر	35- إبرام اتفاق (اتفاقات) تسهيل المرور العابر مع البلد (البلدان) المجاور (المجاورة) 36- تخفيض هيئة الجمارك من عمليات التفتيش المادي للبضائع العابرة لصالح أسلوب تقييم المخاطر 37- اعتماد التجهيز السابق للوصول من أجل تسهيل المرور العابر 38- التعاون بين الوكالات في البلدان المعنية بالمرور العابر

ثانياً- تسهيل التجارة في المنطقة العربية

8- يبيّن الشكل 1 مستويات التنفيذ في 11 بلداً عربياً انطلاقاً من مجموعة مشتركة من 31 تدبيراً لتسهيل التجارة والتجارة اللاورقية وارداً في المسح[1]. وبلغ المعدل الوسطي لتنفيذ هذه المجموعة من التدابير على صعيد المنطقة 50.1 في المائة. وتجدر الإشارة إلى تجانس معدلات التنفيذ في المنطقة، حيث بلغت 40 في المائة تقريباً في معظم البلدان.

الشكل 1- تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في 11 بلداً عربياً، 2015
(بالنسبة المئوية)

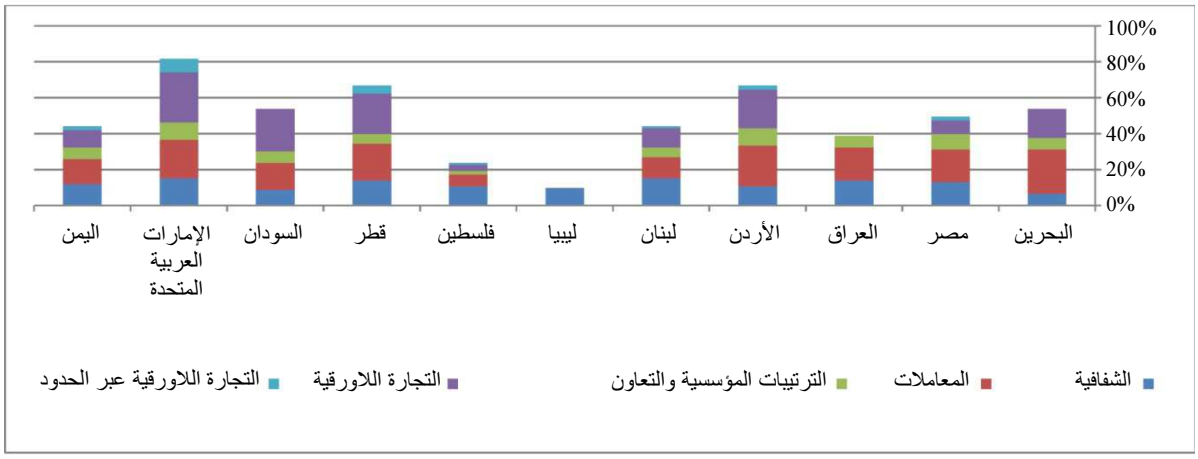

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا للمسح الذي أجرته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لعام 2015.

(1) من بين التدابير البالغ عددها 38 التي شملها المسح، استثنيت التدابير الثلاثة التالية من حساب مجموع النقاط لعدم انطباقها على جميع البلدان التي أجري فيها المسح: "20- تقديم كشوفات الشحن البحري إلكترونياً"؛ "33- مواءمة أيام وساعات العمل مع البلدان المجاورة عند المعابر الحدودية"؛ و"34- مواءمة المعاملات والإجراءات مع البلدان المجاورة في المعابر الحدودية". كما استثنيت أربعة تدابير تتعلق بتسهيل المرور العابر للسبب نفسه. وقد احتسب مجموع نقاط كل بلد من خلال جمع النقاط التي سجلها (3 أو 2 أو 1 أو صفر) في تنفيذ كل تدبير من تدابير تسهيل التجارة. وبلغ المجموع الوسطي للبلدان العربية الأحد عشر 30.9 (أو 33.3 في المائة بالنسبة المئوية) مقارنة بالمجموع الأعلى الذي يمكن أن يسجله بلد ما وهو 93.

9- وبشكل عام، حقق الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات تنفيذ أعلى من البلدان الأخرى، فسجلت الإمارات العربية المتحدة معدل 81.7 في المائة، في حين سجلت فلسطين وليبيا معدلات متدنية. ومن المثير للاهتمام أن إثنين من أقل البلدان العربية نمواً، وهما السودان واليمن، سجلا معدلات تنفيذ مرتفعة بلغت 40 في المائة. وقد تساوت معدلات التنفيذ في السودان مع معدلات التنفيذ في البحرين.

10- ويبيّن التدقيق في مستوى تنفيذ تدابير تسهيل التجارة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية أن البلدان المرتفعة الدخل سجلت جميعها مستويات مرتفعة في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة، في حين اختلفت مستويات التنفيذ بشكل كبير في ما بين البلدان المنخفضة الدخل، إذ تراوحت معدلاتها من أقل من 5 في المائة إلى أكثر من 80 في المائة (الشكل 2).

الشكل 2- تنفيذ تدابير تسهيل التجارة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 10 بلدان عربية، 2015

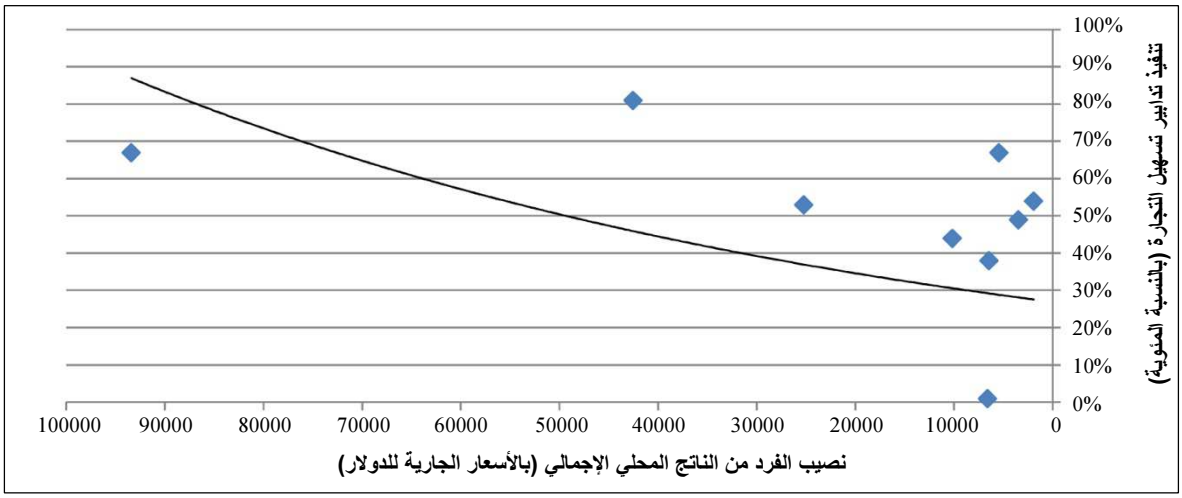

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا للمسح الذي أجرته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لعام 2015؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي حسبما كانت متاحة في 22 تموز/يوليو 2015 على الرابط http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

التدابير الأكثر والأقل تنفيذاً لتسهيل التجارة

11- يشارك جميع البلدان في تنفيذ مختلف التدابير الهادفة إلى زيادة شفافية الإجراءات التجارية والحد من المعاملات. وفي حين تتفاوت مستويات التنفيذ بشكل كبير بين البلدان في جميع فئات تدابير تسهيل التجارة، يزيد من الفوارق في نقاط التنفيذ التي سجلتها البلدان الاختلاف الكبير في ما بينها في مستوى تنفيذ تدابير التجارة اللاورقية، ولا سيما التجارة اللاورقية عبر الحدود.

12- ويبين الشكل 3 والجدول 2 أن تدابير تحقيق الشفافية، بما فيها "التشاور مع الجهات المعنية بشأن مشاريع القوانين الجديدة قبل التنفيذ" و"نشر قوانين الاستيراد والتصدير المعمول بها على الإنترنت"، هي الأكثر تطبيقاً (حيث بلغ متوسط معدل التنفيذ على المستوى الإقليمي 77 في المائة)، تليها التدابير المتعلقة بالمعاملات (بمتوسط بلغ 61 في المائة). والتدابير الهادفة إلى تسهيل المرور العابر، ولا سيما "التجهيز السابق للوصول لتسهيل المرور العابر" و"تخفيض هيئة الجمارك من عمليات التفتيش المادي للبضائع العابرة لصالح

أسلوب تقييم المخاطر" حصلت على حيّز كبير من الاهتمام في العديد من بلدان المنطقة، ويزيد معدل التنفيذ على المستوى الإقليمي في هذه الفئة عن 56 في المائة. ويبلغ المعدل الإقليمي 50 في المائة في ما يتعلق بالتدابير ذات الصلة بالترتيبات المؤسسية والتعاون بين الوكالات. وتعمل بلدان عدة على "إنشاء لجان وطنية لتسهيل التجارة". ويقترب متوسط المستوى الإقليمي لتنفيذ تدابير "التجارة اللاورقية" من 50 في المائة. إلا أن مستويات التنفيذ تختلف كثيراً عند النظر إلى التدابير الفردية المتخذة. ففي حين جرى تنفيذ "النافذة الواحدة الإلكترونية" و"تقديم بيانات الشحن الجوي إلكترونياً" بشكل جزئي أو كلي في جميع البلدان تقريباً، لم يطبق بعد "دفع الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى إلكترونياً" و"تقديم طلبات الحصول على التراخيص التجارية وإصدارها إلكترونياً" في بلدان عدة. بعض البلدان العربية التي شملها المسح وضع أطراً قانونية لتمكين التجارة اللاورقية، لكن معظم البلدان لم يبدأ بعد بتطبيق "التجارة اللاورقية عبر الحدود". وفي الشكل 3 لمحة عامة عن مستوى تنفيذ مجموعات التدابير الست على المستوى الإقليمي.

الشكل 3- تنفيذ المجموعات الست من تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية، 2015
(بالنسبة المئوية)

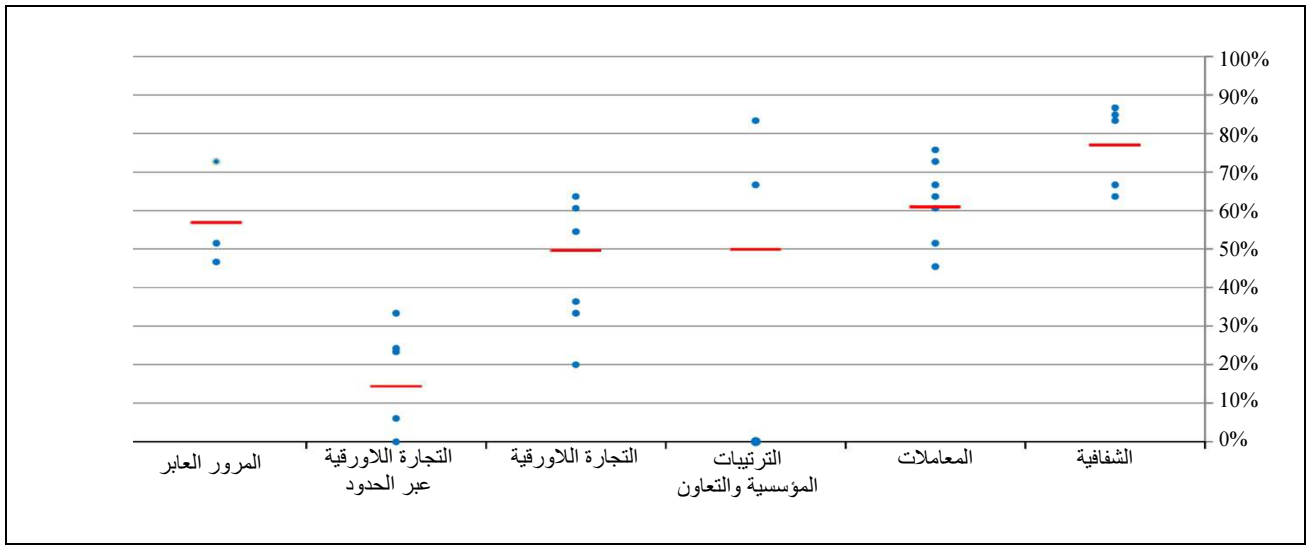

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا للمسح الذي أجرته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لعام 2015.

ملاحظة: تبيّن النقاط الزرقاء متوسط معدل تنفيذ التدابير الفردية ضمن كل مجموعة على المستوى الإقليمي. ويبيّن الخط الأحمر متوسط مستوى التنفيذ الإقليمي لكل مجموعة من التدابير.

الجدول 2- التدابير الأكثر والأقل تنفيذاً لتسهيل التجارة في المنطقة العربية، 2015

	الأكثر تنفيذاً	الأقل تنفيذاً
الشفافية	- التشاور مع الجهات المعنية بشأن مشاريع القوانين الجديدة (قبل تنفيذها) - نشر قوانين الاستيراد والتصدير المعمول بها على الإنترنت	- الأحكام المسبقة (حول تصنيف التعرفة) - نشر القوانين الجديدة أو الإشعار بها مسبقاً قبل تنفيذها

الجدول 2 (تابع)

	الأكثر تنفيذاً	الأقل تنفيذاً
المعاملات	- الشحنات المعجلة - قبول النسخ الورقية أو الإلكترونية للمستندات المطلوبة لإجراءات الاستيراد أو التصدير أو العبور	- تحديد ونشر متوسط الوقت اللازم للإفراج عن البضائع - التجهيز السابق للوصول، إدارة المخاطر
الترتيبات المؤسسية والتعاون	- إنشاء لجنة وطنية لتسهيل التجارة - تفويض الوكالات الحكومية مهمات الرقابة لهيئة الجمارك	- التعاون بين الوكالات العاملة على المستوى الوطني
التجارة اللاورقية	- اعتماد نظام النافذة الواحدة الإلكترونية - تقديم كشوفات الشحن الجوي إلكترونياً	- دفع الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى إلكترونياً - تقديم طلبات الحصول على تراخيص تجارية وإصدارها إلكترونياً
التجارة اللاورقية عبر الحدود	- توفر هيئة تصديق معترف بها - وضع قوانين وأنظمة للمعاملات الإلكترونية	- استرجاع المصارف وشركات التأمين خطابات الاعتماد إلكترونياً دون تكديس مستندات ورقية - الالتزام بتبادل البيانات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة عبر الحدود
تسهيل المرور العابر	- اعتماد التجهيز السابق للوصول من أجل تسهيل المرور العابر - تخفيض هيئة الجمارك من عمليات التفتيش المادي للبضائع العابرة لصالح أسلوب تقييم المخاطر	التعاون بين الوكالات في البلدان المعنية بالمرور العابر

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا للمسح الذي أجرته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لعام 2015.

ثالثاً- المرحلة المقبلة

13- يؤكد الشكل 4 ارتباط قيمة تكاليف التجارة الدولية للبلدان العربية بمستوى تنفيذ تدابير تسهيل التجارة فيها، كما يظهر في المسح. فالبلدان التي سجلت معدلات مرتفعة في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة تنخفض فيها تكاليف التجارة.

14- وحيث إن المعدل الوسطي الإقليمي لتنفيذ مجموعة تتضمن أكثر من 30 تدبيراً لتسهيل التجارة لم يتجاوز 50.1 في المائة، لا تزال البلدان العربية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق التقدم المطلوب. ولكن التقييم يؤكد أن الغالبية العظمى من البلدان شرعت جدياً في تنفيذ تدابير لتحسين الشفافية، وتبسيط المعاملات والرسوم المرتبطة بالتجارة.

15- ومع أن إدارات الجمارك تعمل بجهد على وضع نظم لاورقية لتسريع إجراءات تقديم البيانات الجمركية وبيانات الشحن الجوي إلكترونياً، لا يزال تطبيق نظام النافذة الواحدة الإلكترونية غير مطبّق بشكل كامل. ولا يزال تطبيق نظم التجارة اللاورقية عبر الحدود ضعيفاً جداً على المستويات الثنائية، ودون الإقليمية، والإقليمية.

وهذه النتيجة لا تعتبر مفاجئة، وذلك لأن تطوير النظم اللاورقية الوطنية في البلدان العربية لا يزال في بداياته، وأن النظم اللاورقية في البلدان الأكثر تقدماً لا تزال غير جاهزة بعد للتشغيل التبادلي في ما بينها. وعلى ضوء الفوائد الكبرى التي يمكن تحقيقها من تطبيق هذا "الجيل الجديد" من تدابير تسهيل التجارة[2]، فمن مصلحة جميع البلدان العمل معاً ووضع البروتوكولات القانونية والفنية اللازمة لتيسير تبادل البيانات التنظيمية والتجارية والوثائق في كافة مراحل سلسلة الإمداد الدولية.

الشكل 4- تنفيذ تدابير تسهيل التجارة، والتكاليف التجارية في البلدان العربية المشمولة بالمسح، 2015

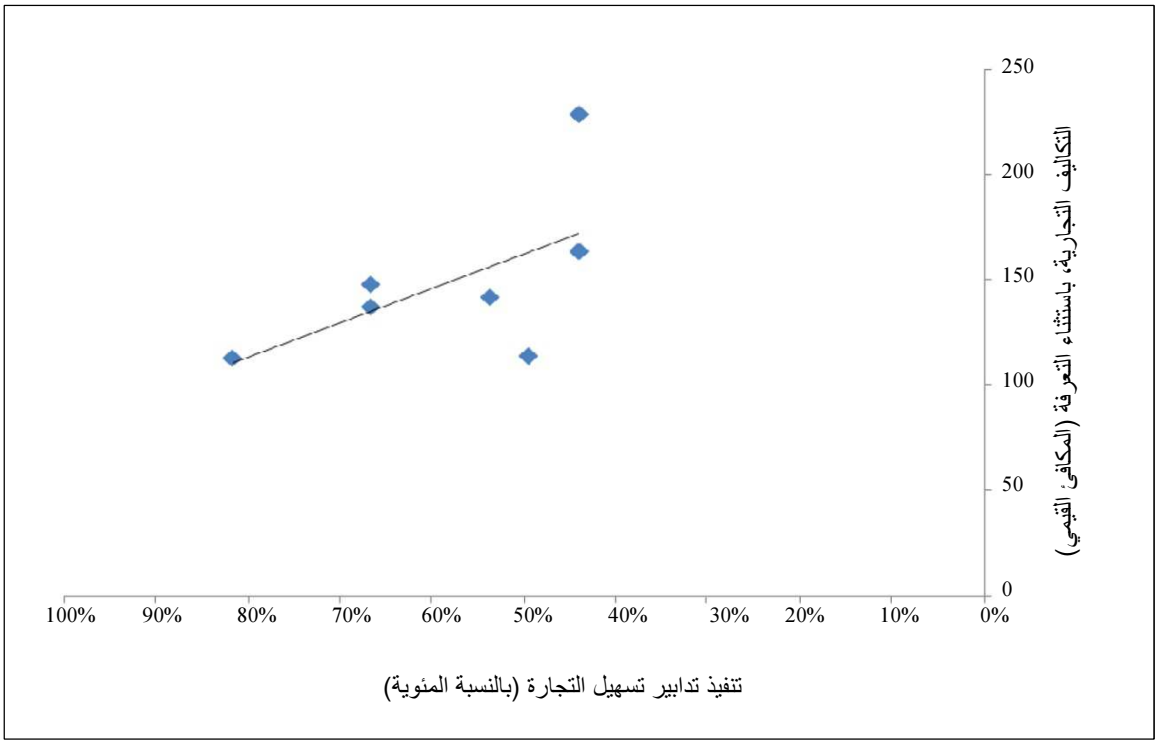

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا لمسح تسهيل التجارة الذي أجرته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لعام 2015؛ وقاعدة بيانات تكاليف التجارة الدولية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي حسبما كانت متاحة في 22 تموز/يوليو 2015 على الرابط: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=ESCAP-World-Bank:-International-Trade-Costs.

ملاحظة: احتُسبت التكاليف التجارية للبلدان بالاستناد إلى متوسط مجمل تكاليف التجارة الثنائية مع ألمانيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية (2008-2013)، وحُوّلت إلى مكافِئات قيمية. والاتجاه الخطي البسيط لتراجع التكاليف التجارية (التي جرى تقديرها باستخدام مربعات صغرى عادية) في مقابل تنفيذ تدابير تسهيل التجارة، يبيّن أن مستويات تنفيذ تدابير تسهيل التجارة تفسّر 35 في المائة تقريباً من التغيُّرات في التكاليف التجارية؛ وأن زيادة قدرها 5 في المائة في مستوى تنفيذ تدابير تسهيل التجارة ترتبط بتراجع المكافئات القيمية للتكاليف التجارية يبلغ 164.2.

(2) http://www.unescap.org/resources/estimating-benefits-cross-border-paperless-trade.

16- ويتبيّن من مستويات التنفيذ الإقليمية ودون الإقليمية لتدابير تسهيل التجارة أن المجال واسع للتحسين في جميع البلدان العربية. ولزيادة التقدم في قطاع التجارة لا بد من وضع ترتيبات مؤسسية جديدة وتعزيز التعاون بين الوكالات.

17- ويبيّن الشكل 5 جميع مراحل تنفيذ تدابير تسهيل التجارة كما وردت في المسح. في المرحلة الأولى من مسار تسهيل التجارة يتم وضع "الترتيبات المؤسسية" اللازمة لمعرفة أي من التدابير يجب إعطاؤها الأولوية وتنسيق تنفيذها. وفي المرحلة الثانية يتم تعزيز "شفافية" العمليات التجارية من خلال تبادل المعلومات حول القوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها على أوسع نطاق ممكن، والتشاور مع الجهات المعنية بشأن تجديدها. وفي المرحلة الثالثة يتم تصميم وتنفيذ "معاملات" أبسط وأكثر فعالية. وتقضي المرحلة الرابعة بتنفيذ العمليات التي أعيد تصميمها وجرى تبسيطها أولاً على الورق، ومن ثم من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم التجارة اللاورقية. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة يتم تمكين تبادل البيانات والوثائق التجارية الإلكترونية بين التجار، والحكومة، ومقدمي الخدمات ضمن النظم الوطنية (النافذة الواحدة وغير ذلك)، ما يتيح للجهات المعنية في البلدان الشريكة المعلومات التي تحتاج إليها لتسريع حركة البضائع وتخفيض التكاليف التجارية الإجمالية.

الشكل 5- توجيه تدابير تسهيل التجارة نحو سلاسل الإمداد العالمية

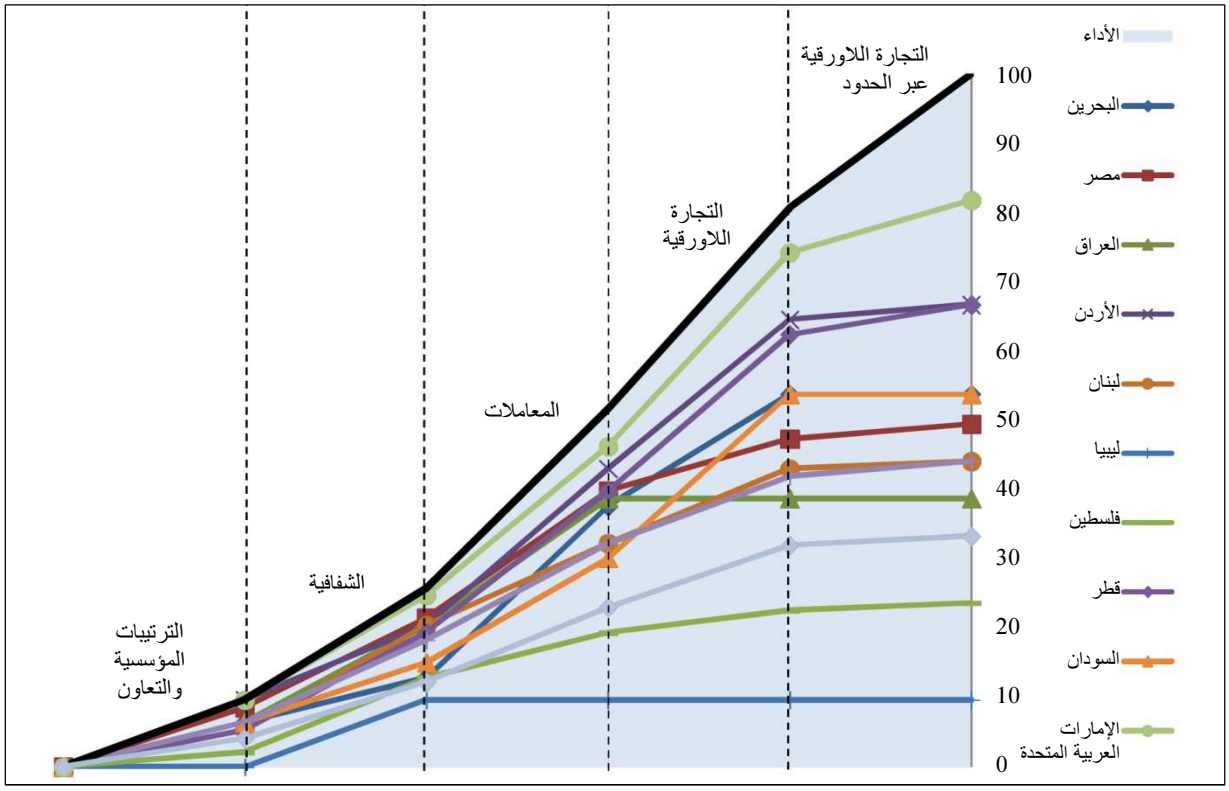

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا للمسح الذي أجرته اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لعام 2015.

ملاحظة: يبيّن الشكل مجاميع النقاط التراكمية التي حققتها البلدان العربية في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة، وذلك للمجموعات الخمس الأولى من التدابير الواردة في المسح. التنفيذ الكامل لجميع التدابير= 100.

المرفق

تعريف مراحل تنفيذ تدابير تسهيل التجارة

العلامة	تعريف مرحلة التنفيذ
3	**التنفيذ الكامل:** يكون تنفيذ التدبير كاملاً عندما يستوفي المعايير والتوصيات والاتفاقيات الدولية المعتمدة (على غرار اتفاقية كيوتو المنقحة؛ وتوصيات مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية؛ واتفاق تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية)؛ ويطبَّق من الناحية القانونية وفي الممارسة؛ ويكون متاحاً لجميع الجهات المعنية على الصعيد الوطني، يدعمه الإطار القانوني والمؤسسي اللازم، والبنى الأساسية والموارد البشرية اللازمة.
2	**التنفيذ الجزئي:** يعتبر تنفيذ التدبير جزئياً في حال انطبقت عليه إحدى الحالات التالية: (1) لا يستوفي التنفيذ بشكل كامل المعايير والتوصيات والاتفاقيات الدولية المعتمدة؛ (2) لا يزال البلد في طور إطلاق عملية تنفيذ التدبير؛ (3) يتم التنفيذ بشكل غير مستدام، أو على المدى القصير، أو في حالات خاصة؛ (4) لا ينفَّذ التدبير في جميع المواقع المستهدفة (على غرار المراكز الحدودية الأساسية)؛ (5) لا تشارك في تنفيذه بعض الجهات المعنية.
1	**مرحلة التنفيذ التجريبي**: يعتبر التدبير في مرحلة التنفيذ التجريبي في حال انطبقت عليه جميع مواصفات التنفيذ الجزئي، وفي الوقت نفسه لم يكن متاحاً إلا لفئة صغيرة جداً من الجهات المعنية و/أو كان يطبَّق على أساس تجريبي. وعندما يكون أحد التدابير الجديدة في مرحلة التنفيذ التجريبي، غالباً ما يستخدم التدبير القديم بشكل مستمر بالتوازي معه، لضمان توفير الخدمات المطلوبة في حال حصل خلل ما في تنفيذ التدبير الجديد. وتشمل هذه المرحلة تدريبات عدة استعداداً للتنفيذ الكامل.
0	**غير منفّذ:** أي ببساطة لم ينفّذ التدبير بعد. غير أن ذلك لا يعني غياب المبادرات والجهود الرامية إلى تنفيذ التدبير، مثل إجراء دراسة الجدوى من التدبير والتخطيط والتشاور مع الجهات المعنية لتنفيذه.